

التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر

محمد كمال محمود محمد الزكي

الملخص :

إن المحاسبة الجيلية هي أداة جديدة للتحليل والتخطيط المالي على المدى الطويل ووضع سياسة مالية، الهدف منها جعل كل جيل مسؤولاً عن تمويل احتياجاته، وبالتالي فهناك حاجة لدعم مستقبل الأجيال من خلال اتباع سياسة إعادة التوزيع ومراعاة التوزيع للموارد بين الأجيال، ومن هنا يهدف هذا البحث إلى إظهار التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر، وتوصلت نتائج البحث إلى هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر تتمثل في قصور في التقارير المالية الحكومية، تطبيق الأساس النقدي في المحاسبة الحكومية، وجود خلل بتوازن الموازنة المالية، قصور في النظام الضريبي، قصور في البنية المؤسسية لإدارة موارد الدولة، وإختلاف حسابات المحاسبة الجيلية في الدول النامية .

Abstract :

Generational accounting is a new tool for long-term financial analysis and planning and setting a financial policy, the aim of which is to make each generation responsible for financing its needs, and therefore there is a need to support the future of generations by following a policy of redistribution and taking into account the distribution of resources between generations. Hence, this research aims to Demonstrating the challenges facing the application of generational accounting in Egypt, and the results of the research revealed that there are many challenges facing the application of generational accounting in Egypt, which

are deficiencies in government financial reports, application of the monetary basis in government accounting, an imbalance in the financial balance, deficiencies in the tax system A deficiency in the institutional structure for managing state resources, and the difference in generational accounting accounts in developing countries.

المحور الأول : الإطار العام للبحث

أولاً : مشكلة البحث :

ظهرت المحاسبة الجيلية على يد كاتليكوف حيث قدم نموذج للمحاسبة الجيلية لقياس أثر السياسات القائمة للأجيال الحالية وتحديد تكاليف برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمه الحكومة للأفراد الذين يعيشون حالياً أو مستقبلاً ، وذلك لتحقيق عدالة التوزيع بين الأجيال حيث توفر المحاسبة الجيلية مقياس عملي لتحقيق العدالة المالية بين الأجيال ، حيث أكدت العديد من الدراسات أن أحد أدوات المحاسبة الجيلية هو قياس صافي العبء الضريبي الذي تتحمله الاجيال القادمة مقارنة مع الأجيال الحالية في ظل السياسات المالية الحالية.

وبالرغم من العديد من المميزات التي تتحقق عند تطبيق المحاسبة الجيلية ، إلا أن تطبيقها في العديد من الدول ومنها مصر يواجه الكثير من التحديات ، تتمثل هذه التحديات في عدم وجود إطاراً علمياً للمحاسبة الجيلية والأدوات المالية اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية أو قواعد محددة تحكم المعالجة المحاسبية وكذا عدم وجود دراسات عن المحاسبة الجيلية في مصر توضح كيفية تعامل الدول النامية مع المحاسبة الجيلية ، وكيفية تحقيق الاستدامة المالية ، من خلال التخطيط طويل الأجل، وترشيد القرارات التي تحقق التوازن بين الأجيال في استهلاك الموارد.

ومن هنا يجب صياغة فكرة البحث في الأجوبة على التساؤل التالي :

- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر .

ثانياً: أهداف البحث:

تسعى الدراسة الى تحقيق هدف رئيسي وهو إظهار التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من ضرورة فهم المحاسبة الجيلية باعتبارها أحد القضايا الأساسية في علم المحاسبة نظراً لأنها أداة جديدة للتحليل والتخطيط المالي على المدى الطويل ووضع سياسة مالية، الهدف منها جعل كل جيل مسؤولاً عن تمويل احتياجاته، وبالتالي فهناك حاجة لدعم مستقبل الأجيال من خلال اتباع سياسة إعادة التوزيع ومراعاة التوزيع للموارد بين الأجيال.

رابعاً : منهج البحث:

من اجل تحقيق أهداف البحث فإن الباحث سيعتمد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي للتعرف على الدراسات السابقة المتصلة بموضوع البحث والخروج منها باستنتاجات منطقية تساعد في إظهار التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر.

خامساً: فروض البحث:

تم صياغة فرضية البحث في ضوء فكرة واهداف وأهمية البحث على النحو التالي :-
- توجد العديد من التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر .

سادساً : خطة البحث:

المحور الأول: الإطار العام للبحث

المحور الثاني : الإطار النظري للمحاسبة الجيلية.

المحور الثالث : التجارب السابقة للدول المطبقة للمحاسبة الجيلية .

المحور الرابع : التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر.

المحور الخامس : النتائج والتوصيات

المحور الثاني : الإطار النظري للمحاسبة الجيلية

أولاً : مفهوم المحاسبة الجيلية :

يمكن تعريف محاسبة الأجيال على أنها "منهجية حديثة نسبياً تقيس العبء المالي الذي تفرضه السياسات الحكومية على مستقبل الأجيال ومقارنة العبء المالي للأجيال القادمة بالعبء المفروض على المواليد الحاليين الذي ينتج عنه اختلال التوازن". وعرفت أيضاً بأنها " أداة جديدة للتحليل والتخطيط المالي طويل الأجل، لتحقيق الاستدامة المالية ووضع سياسة مالية، تهدف إلى جعل كل جيل يستفيد من إيراداته وتمويل نفقاته، وبالتالي هناك حاجة محتملة لإعادة التوزيع بين الأفراد، كما أنها توفر معلومات مفيدة لصانعي القرارات التخطيطية طويلة الأجل، وتعتبر مكملاً لوضع الموازنة التقليدية للدولة."

وتمثل معادلة المحاسبة الجيلية:

القيمة الحالية لصافي العبء الضريبي للأجيال الحالية والقادمة =

القيمة الحالية للاستهلاك الحكومي المستقبلي + صافي الثروة الحكومية

ثانياً : أهمية المحاسبة الجيلية.

تهدف المحاسبة الجيلية إلى العديد من الأهداف قام الباحث بتوضيحها فيما يلي :

- 1- تقييم مدى استدامة السياسات المالية الحالية ، فإذا كان العبء الضريبي الصافي (المعدل مدى الحياة) والذي يواجه الأجيال القادمة أعلى من ذلك الذي يواجه الأطفال حديثي الولادة ، فإن الحفاظ على السياسة الحالية عبر الوقت يعني فرض ضرائب على الأجيال الجديدة المتعاقبة بنفس معدل أعضاء الأجيال الحالية .
- 2- حساب التغيرات الحالية في صافي قيمة ضرائب الأجيال الحالية والمستقبلية الناتجة عن التغيرات في السياسات المالية، وتقوم بتوسيع استحقاقات التقاعد للضمان الاجتماعي المدفوعة مقدماً، ويوضح حساب الأجيال أن هذه السياسة تساعد كبار السن الحاليين وتضر بالأجيال الشابة والمستقبلية على وجه التحديد،

ويسجل الانخفاض في صافي مدفوعات ضريبة القيمة الحالية للأجيال الأقدم الناشئة بموجب السياسة وكذلك الزيادة في صافي مدفوعات ضريبة القيمة الحالية للفرد لكل من الأجيال الشابة والمستقبلية (التي تتمتع ضرائب الرواتب المتزايدة بقيمة عالية أكبر من القيام بزيادة استحقاقات التقاعد للضمان الاجتماعي).

٣- تهدف إلى تحديد مجموعة السياسات المستدامة المتاحة للحكومة، حيث يمكن للمحاسبة الجيلية حساب الزيادة السنوية المئوية الفورية والدائمة في إيرادات ضريبة الدخل (نسبة إلى المسار الزمني المتوقع لهذه الإيرادات) اللازمة لتحقيق رصيد الموازنة المؤقتة، يأخذ هذا الحساب المصروفات المتوقعة للحكومة وإيرادات الضرائب الأخرى على النحو الوارد ويسأل: ما هي النسبة المئوية التي يحتاجها الفرد على الفور وبشكل دائم لرفع ضرائب الدخل حتى يكون (بالاقتران مع الإيصالات الضريبية الأخرى) قادر على دفع النفقات الحكومية المستقبلية وصافي الخصوم المالية الحالية وإلا تضطر إلى رفع الضرائب مرة أخرى.

٤- لا تأخذ بعين الاعتبار مسار السياسة المستقبلية فحسب، بل أيضاً التركيبة الديموغرافية المستقبلية للاقتصاد. وتعد المجاميع السكانية المتوقعة للأجيال الحية الحالية عنصراً أساسياً في تحديد مساهمة الأجيال الحالية في سداد فواتير الحكومة. كما تعد مجاميع السكان المتوقعة للأجيال القادمة عنصراً رئيسياً في تحديد حجم العبء لكل شخص في المستقبل لتغطية الفواتير التي لم يتم دفعها من قبل أولئك الذين هم الآن على قيد الحياة.

ثالثاً : وتهدف المحاسبة الجيلية إلى العديد من الأهداف أهمها :

١- إذا كان النمو في الأجل الطويل يتبعه زيادة في الضريبة للأجيال القادمة بشكل يفوق الجيل الحالي بفرض ثبات السياسات المالية على حالها فإن العبء الضريبي سينتقل للأجيال القادمة بنفس المعدل الذي عانى منه الجيل الحالي حيث ستستمر بدفع ضريبة هذه الأعباء.

- ٢- تساعد الأجيال على التخلص من الأضرار الحالية والأعباء التي يواجهها الأجيال في المستقبل ، وخاصة إذا كانت تسجل انخفاض المعدل الضريبي للأجيال المستقبلية التي تطور من سياساتها وتزيد من شكل الحصيلة الضريبية للأجيال الحالية .
- ٣- ان المحاسبة الجيلية تهتم بوضع النموذج الهيكلي للسياسات التي تتبعها الحكومة ، فعلي سبيل المثال يمكن للمحاسبة الجيلية أن تحسب نسب الزيادة في إيرادات الحصيلة الضريبية المطلوبة لتحقيق الموازنة العامة للدولة.
- ٤- إن المحاسبة الجيلية يمكنها أيضا أن تحسب إجمالي الإنفاق علي المشروعات من خلال نسب يتم تحديدها بالاستعانة بقرارات لرفع الضريبة وكذلك يمكنها تحديد الإنفاق المستقبلي علي المشروعات ، وتحليل الالتزامات المالية التي ربما لا يقابلها زيادة في الضريبة المستقبل.
- ٥- تهتم بحساب التغير في القيم الحالية لصادف الضرائب ومستوى المعيشة الذي يتبعه في الوقت الحالي والمستقبل على حد سواء.

رابعاً : مزايا تطبيق المحاسبة الجيلية :

- يحقق تطبيق المحاسبة الجيلية العديد من المزايا يوضحها الباحث في النقاط التالية :
- ١- العدالة المالية : توفر المحاسبة الجيلية مقياس عملي لتحقيق العدالة المالية بين الأجيال ، حيث تنتبأ المحاسبة الجيلية بصافي الضرائب التي يتحملها الأجيال القادمة مقارنة مع المواليد الجدد في ظل السياسات المالية الحالية . وإذا كان العبء الضريبي كثيراً على الأجيال القادمة هذا يؤكد على أن السياسات المالية غير عادلة للأجيال القادمة .
 - ٢- الاستدامة المالية : تعتبر المحاسبة الجيلية مقياساً للاستدامة المالية ، حيث تأخذ المحاسبة الجيلية نظرة طويلة الأجل وتعتمد على الافتراضات الواضحة جداً.
 - ٣- التوزيع على مدى الحياة : تعمل المحاسبة الجيلية على توزيع نفقات الحكومة على مختلف الفئات العمرية ، بحيث تتفق المحاسبة الجيلية مع دورة الحياة الافتراضية .

- ٤- المحاسبة الجيلية لا تعرض فقط مزايا يستفيد بها الجيل من السياسات الحكومية المختلفة بقدر ما هي عرض لصفى المزايا التي يحصل عليها واضع السياسات وذلك بتتبع التغيرات التي تحدث بالضرائب والتحويلات .
- ٥- توضح المحاسبة الجيلية من سيتحمل العبء والإنفاق الحكومي وهو ما قد تعجز عن توضيحه المحاسبة بمفهومها العادي حيث تهتم الحكومات بمعالجة العجز أخذاً في الاعتبار معدلات الشراء الحكومي والاستهلاك (أى الإنفاق الحكومي) ويفرض أن الطريقة المتبعة في المحاسبة الجيلية واحدة لقياس الأثار الخاصة بالنمو في المستقبل وكذلك الطريقة التي تواجه بها المدفوعات بالمستقبل من خلال تجميع المدفوعات الحكومية .
- ٦- تعتبر المحاسبة الجيلية الأسلوب الأكثر ملائمة لتقييم الخلل في التوازن الزمني في إدارة المالية العامة التي تواجه التغييرات السكانية .
- ٧- توضح المحاسبة الجيلية كيف يؤثر القرار السياسى اليوم على إعادة التوزيع بين الأجيال.

المحور الثالث : الدول المطبقة للمحاسبة الجيلية

١- استراليا :

- أ- الأسباب التي دعت إلى تطبيق المحاسبة الجيلية :
 - انخفاض معدلات النمو الاقتصادى.
 - ارتفاع نسب الشيخوخة السكانية.
 - زيادة الطلب على البرامج الصحية .
 - يقوم الأفراد بالادخار عند تقاعدهم وكذلك قياس زيادة الحصيلة الضريبية للجيل الحالى بينما يتم تجاهل صافى الضريبة للأجيال القادمة.
- مما سبق يتضح أن الجيل الجديد فى استراليا يجب عليه أن يمول الأجيال الحالية من خلال الاحتياطات المتراكمة من تقاعدهم أى عليه أن يدفع مرتين.

ب- الخطوات التي تم اتخاذها والنتائج التي ترتبت على ذلك :

- اتباع سياسة إعادة التوزيع وذلك حتى يتم التمكن من إحداث النمو الاقصادى المطلوب ووضع السياسة المالية التي تتجانس مع التغيرات فى التركيبة السكانية والاقتصادية .
- تطبيق أسس المحاسبة الجيلية وتطبيقها على الفرد من حيث قياس القيمة الضريبية المتوقعه على مدى العمر المتبقى له.
- الأخذ فى الاعتبار التغيرات فى التركيبة السكانية ومعدلات النمو فى المستقبل من الضرائب والتحويلات الحكومية الأخرى .

٢- هولندا :

أ- الأسباب التي دعت إلى تطبيق المحاسبة الجيلية :

- أظهرت نتائج الدراسات أن الأجيال التي ولدت منذ عام ١٩٤٦ أستفادت أكثر من الأجيال التي ولدت قبل عام ١٩٤٦ .
- كما أظهرت النتائج زيادة صافى الفوائد للأجيال الذين ولدوا من عام ١٩٤٦ حت عام ١٩٩٠ .
- زيادة النفقات فى هولندا على برامج التضامن والحماية الاجتماعية مما أدى إلى زيادة مستوى الدين الحكومى وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٧ .

ب- الخطوات التي تم اتخاذها والنتائج التي ترتبت على ذلك :

- خفض الإنفاق الحكومى بنسبة (٤ %) من الناتج المحلى بدءاً من عام ٢٠١١ .
- خفض جميع بنود الإنفاق الحكومى بنسبة (٩.٢%) بدءاً من عام ٢٠١١ .
- رفع معدل الضرائب المباشرة بنسبة الثلث بدءاً من عام ٢٠١٥ .
- زيادة سن التقاعد حتى سن ٦٩ سنة .
- رفع الضرائب على أصحاب المعاشات وتقصير فترة إعادة البطالة .
- تحقق العديد من المزايا النقدية والغير نقدية كالتعليم وبرامج الرعاية الصحية.

٣- تركيا :

أ- الأسباب التي دعت إلى تطبيق المحاسبة الجيلية :

في محاولة لوضع إطار للمحاسبة الجيلية لقياس الفجوة المالية بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة وتحديد نسبة العجز والاختلالات المالية في الموازنة العامة للدولة تم تحديد الأسباب في النقاط التالية :

- تدهور قيمة العملة التركية مما يؤثر على الأجيال القادمة.
- تتحمل الذكور النسبة الأكبر من الضرائب المباشرة في الفئة من (٣٥ - ٣٩).
- هناك فجوة مالية في مساهمات الذكور والإناث في عائدات الضرائب حيث تستفيد الإناث بنسبة ٢٠ % من مساهمات الضرائب من الذكور.
- **ب- الخطوات التي تم اتخاذها والنتائج التي تترتب على ذلك :**
- تخفيض الاستهلاك الحكومي بنسبة تصل إلى ٥٦ % وذلك في محاولة لتقليل عجز الموازنة .
- محاولة تمويل المشروعات الاستثمارية من خارج الموازنة العامة للدولة.
- تعمل الحكومة على اتباع سياسات ضريبية رشيدة لتغطية الفجوة المالية .

٤- النرويج :

أ- الأسباب التي دعت إلى تطبيق المحاسبة الجيلية :

- تمثل الشيخوخة والعجز والمعاشات التقاعدية ٨% من الناتج المحلي الإجمالي .
- في الوقت المتوقع فيه زيادة في الإنفاق على المعاشات التقاعدية بسبب التركيبة السكانية يقابل ذلك انخفاض في إنتاج الغاز الطبيعي في الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٣٠ مما يؤثر بالسلب على التدفق النقدي للحكومة من قطاع النفط.
- نفقات الضمان الاجتماعي من المتوقع أن تنمو بسرعة .

- يمثل الإنفاق الحكومي ٣١ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وبلغ الاتفاق العام على الصحة والتعليم ٦,٤ % .
 - بعد قياس المتبقى من صافي الأعباء الضريبية التي تواجه الاجيال الحالية والقادمة وتحديد النسب المئوية للفرد بين متوسط صافي العبء الضريبي الذي يواجه الأجيال القادمة وفئة صغار السن في إطار تطبيق السياسة المالية الحالية ، اتضح أن الحكومة النروجية تفرض أعباء كبيرة على الأجيال الحالية وتستهلك نسبة كبيرة من الناتج القومي.
 - على الرغم من ارتفاع إيجابية صافي الثروة الحكومية في النرويج فإن صورة التركيبة السكانية تظهر سلبية خلال الاعوام القادمة .
 - كل الأسباب السابقة إن دلت فتدل على أن نصيب الفرد من الإنفاق العام لا يتمشى مع معدل النمو الاقتصادي، كما أن الحكومة النروجية تضع أعباء إضافية على الأجيال القادمة قد تصل إلى ضعف الأعباء للأجيال الحالية .
- ب- النتائج التي ترتبت على تطبيق المحاسبة الجيلية :**
- تم الاقتناع بأن هناك اختلال في التوازن بين الاجيال الحالية والقادمة ، وتغيير السياسات للحد من هذا الاختلال.
 - اتخذت الحكومة إجراءات لتقليل الإنفاق الحكومي بمقدار ٢٠ % .
 - غيرت السياسة الضريبية للحد من الاختلال وعدم التوازن المتوقع بين الأجيال .

٥- بلجيكا :

- أ- الأسباب التي دعت إلى تطبيق المحاسبة الجيلية :
- وصلت نسبة الدين إلى ١٢٨ % الناتج المحلي حتى عام ١٩٩٥ .
- انخفاض الرصيد المالي الحكومي بأكثر من النصف كحصة من الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض من ١٣ إلى ٥.٧ % حتى عام ١٩٩٥ .
- يواجه معظم الأشخاص أعلى نسبة ضرائب في حياتهم .

- بالنسبة للأجيال الأقدم التي ستستفيد بشكل أساسي من التحويلات كلما ارتفع سعر الفائدة ، انخفضت القيمة الحالية للتحويلات المستقبلية، وكلما انخفض معدل النمو ارتفعت القيمة المطلقة لحسابات الأجيال.
 - تواجه الأجيال القادمة الآن زيادة بنسبة ٦١ % كحد أدنى في صافي الضرائب على مدى عمرهم مقارنة بالموظفين حديثي الولادة في عام ١٩٩٥ .
 - هناك زيادة بنسبة ٨٠ % في نسبة العبء المالي الصافي للأجيال المقبلة مقابل الأجيال الحالية على مدى سبع سنوات فقط. بهذا الوتيرة ، ستصل بلجيكا إلى القرن الحادي والعشرين بعبء مالي صافي لا يمكن تحمله لفرضه على مواطنيها.
- ب- الخطوات التي تم اتخاذها والنتائج التي ترتبت على ذلك :
- وضعت الحكومة أهدافاً للتخفيف التدريجي للعجز الحكومي إلى ٣ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ .
 - التعامل مع افتراض الإنفاق التعليمي كتحويل للطلاب كافتراض أفضل من افتراض أن التعليم مصلحة عامة خالصة، حيث أن معاملة التعليم كجزء من الاستهلاك الحكومي غير المتعلق بالعمر يميل إلى التقليل بشكل خطير من التفاوتات بين الأجيال.
 - تم وضع خطة بثلاثة مبادئ توجيهية : يجب أن يكون نظام الرفاهية في حالة توازن ، يجب أن يكون للإيرادات المالية " مرونة وحدة " ، يجب ألا يزيد الإنفاق الأساسي بالقيمة الحقيقية .

المحور الرابع : التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر

أولاً : قصور في التقارير المالية الحكومية :

أكدت الدراسات أن النظام المحاسبي الحكومي في مصر يعاني من قصور في التقارير المالية وعدم إعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى

ضعف نظم الرقابة المحاسبية الداخلية والخارجية على الأصول الثابتة والمخزون الحكومي ، يمكن توضيح هذه القصور في النقاط التالية :

١- عدم توافر بيانات ومعلومات تحليلية عن الأنشطة والبرامج التي تؤديها الوحدات الحكومية.

٢- عدم قدرة النظام الحكومي على إنتاج معلومات توضح جميع تكاليف الخدمات التي تقدمها الوحدات الحكومية خلال السنة المالية، وتحديد قيمة الخدمة الكاملة المقدمة طبقاً للمعايير المحاسبية .

٣- عدم توافر تقارير مالية تمكن من تتبع التكاليف القابلة للرقابة على المستويات الإدارية المختلفة، وذلك بهدف تقييم أداء المسؤولين والحكم على مدى كفاءتهم في استخدام الموارد المالية التي وضعت تحت تصرفاتهم.

٤- المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي لا تكفي لتحقيق الرقابة الفاعلة على الأداء، ولا يمكن الاعتماد عليها في إعداد الموازنات على أسس سليمة.

٥- إن إعداد القوائم المالية الحكومية القائمة على الأساس النقدي لا توفر الكثير من المعلومات المفيدة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات طويلة الأجل .

٦- عدم حساب القيمة الحقيقية للخدمات التي تقدمها الوحدات الحكومية لعدم اتباع الأساليب والنظم المحاسبية المتعارف عليها.

٧- القصور في استخدام الأصول الثابتة الموجودة في الوحدات الحكومية، وأصول البنية الأساسية وكذلك انخفاض نسبة أداء الأنشطة الحكومية.

٨- ضرورة حساب الأهلاك عن الأصول الثابتة الحكومية لتوفير البيانات اللازمة عن القيمة المضافة للجهاز الإداري للدولة، وتحديد وقياس تكلفة الخدمات، وقياس صافي الاستثمار الحكومي، وكذلك توفير بيانات ذات فائدة في إعداد الموازنة العامة للدولة.

ويرى الباحث أن القصور في التقارير المالية تمثل تحدياً من التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر نظراً للنقاط العديدة التي تم عرضها سابقاً.

ثانياً : تطبيق الأساس النقدي في المحاسبة الحكومية :

بالرغم من مزايا تطبيق الأساس النقدي في المحاسبة الحكومية التي تتمثل في البساطة والوضوح والسهولة في التطبيق حيث يعتمد على نظام محاسبي بسيط وغير معقد كذلك إمكانية إعداد الحسابات الختامية في وقت قصير مما يضيف أهمية على نشر الحساب الختامي باعتباره أحد وسائل الرقابة ، كما يُمكن الأساس النقدي من سرعة استخراج النتائج وعدم تطلبه تسويات محاسبية في آخر المدة ، إلا أنه به العديد من العيوب :

- ١- لا يصلح لتوفير البيانات اللازمة لتحديد تكلفة البرامج الحكومية.
 - ٢- لا يصلح لأغراض قياس وتقييم الأداء الحكومي في استغلال الموارد المتاحة.
 - ٣- لا يصلح لتوفير البيانات اللازمة لتحديد تكلفة الأنشطة والبرامج الحكومية وتحديد تكلفة وحدة الإنجاز أو وحدة الخدمة التي يتم تأديتها.
 - ٤- لا يحتسب الإهلاك نتيجة استخدام الأصول الثابتة ، حيث يتم تسجيل الأصول الثابتة عند شراؤها كمصروفات، ولا يظهر في السجلات أية معلومات حول استخدام الأصول وقيمتها.
 - ٥- يقلل من أهمية المقارنات بين السنوات المالية بسبب تداخل أنشطة السنوات المالية المختلفة ببعض وتحمل كل سنة مالية بتكاليف تمت في السنوات الأخرى وحرمان بعض السنوات من مواردها وإضاقتها لموارد السنة التي تم فيها التحصيل مما يتنافى مع مبدأ استقلالية كل سنة مالية ونفقاتها وإيراداتها.
- فيما يحقق أساس الاستحقاق العديد من المميزات ، يمكن توضيحها فيما يلي :

- ١- إيجاد منهج محاسبي متكامل ، يتسم بالدقة ويعطى صورة شاملة لتنفيذ البرامج والأنشطة الحكومية.
- ٢- المساعدة في تحديد التكلفة الكاملة للبرامج والأنشطة الحكومية.
- ٣- توفير معلومات عن أرصدة الأصول الثابتة ، مما يمكن من مراقبة وتتبع استخدامها في الفترات المختلفة وحساب أهلاكها، وتحديد مصروفات الصيانة والإصلاحات الفنية التكنولوجية للأصول بصورة صحيحة.

- ٤- توفير المعلومات اللازمة لإجراء المقارنات السنوية بين نتائج التنفيذ على مدى عدة سنوات مالية.
- ٥- جعل التقارير المالية الحكومية التي تعد في نهاية كل سنة مالية شاملة وأكثر دقة ومصداقية وإفصاحاً، وأكثر قابلية للفهم ومتماشية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ويرى الباحث بأنه لا بد للتحول من تطبيق الأساس النقدي إلى تطبيق أساس الاستحقاق نظراً للمزايا العديد التي يحققها أساس الاستحقاق التي تم عرضها والتي بدورها تساعد على تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر.

ثالثاً : وجود خلل بتوازن الموازنة المالية:

حتى يمكن تطبيق المحاسبة الجيلية يفترض أن تعمل الإدارة المالية للدولة في الحفاظ على توازن الموازنة العامة للدولة، وذلك يتجنب العجز في الموازنة المالية لما في ذلك من آثار سلبية على المدى الطويل، والتي أهمها ارتفاع مستوى الدين العام للدولة إلى الناتج المحلي الاجمالي ، والذي يحمل مخاطر على السلامة المالية للدولة إذا ما تجاوز الحدود المأمونة كنسبة من الناتج المحلي نظراً لارتفاع تكلفة خدمة هذا الدين لاحقاً بالنسبة للإيرادات العامة للدولة، أو قد يؤدي في أسوأ الحالات إلى عجز الدولة عن خدمة هذه الديون ومن ثم إعلان إفلاسها ، كذلك فإن استمرار الفائض في الموازنة العامة للدولة قد يعكس حقيقة أن الإدارة المالية للدولة لا تستخدم الإيرادات العامة في الإنفاق الاستثماري المناسب أو أن الإيرادات الضريبية للدولة أعلى من اللازم الأمر الذي يستدعي النظر في تخفيض معدل الضريبة الذي تحصله الدولة في المستقبل ، من ناحية أخرى فإن الإخلال بتوازن الموازنة العامة للدولة يعد إخلالاً بمبدأ المحاسبة بين الأجيال حيث يفترض بشكل عام أن تتم الموازنة ما بين العوائد التي سيحصل عليها الجيل الحالي من الإنفاق العام .

ويرى الباحث أنه على المستوى المالي تواجه مصر تحدياً مرتبطاً بارتفاع العجز في ميزانيتها العامة، والذي يصل في بعض الأحيان إلى نسبة ٩% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة جداً، وتفرض على مصر في ظل ضعف القاعدة

الضريبية بها أن تلجأ إلى الاقتراض، سواء المحلي أو الخارجي، ولا شك ان استمرار هذا العجز على نحو متصاعد يعني أن النمو الحالي في الدين العام سواء المحلي أو الخارجي لن يكون مستداما، ويتوقع أن يميل هذا العجز نحو الارتفاع إذا لم يتم العمل على رفع إيراداتها العامة وترشيد نفقاتها بهدف السيطرة على النمو في ميزانيتها العامة.

ومن ناحية أخرى يرى الباحث أن مصر تواجه من الناحية التقليدية عجزا مستمرا ومتفاقما في ميزان المدفوعات، بصفة خاصة في الميزان التجاري (الصادرات السلعية والواردات السلعية)، حيث تعجز الإيرادات من النقد الأجنبي من الصادرات عن تغطية احتياجات مصر من الواردات من الخارج. وعلى الرغم من أن ميزان المعاملات غير المنظورة (صادرات وواردات الخدمات) يحقق فائضا، إلا إن هذا الفائض للأسف لا يكفي لتغطية فجوة الواردات في الميزان التجاري، لذلك تلجأ مصر إلى الاستدانة بصورة مستمرة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات.

رابعاً : قصور في النظام الضريبي

على الرغم من هيكل الضرائب المكثف جدا الذي تتبناه مصر حالياً، إلا أن الإيرادات الضريبية تعتبر منخفضة بشكل عام، ولا تتجاوز نسبة الـ ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي بهذا الشكل تقل عن المستويات المحققة في معظم دول العالم المتقدم منها والنامي، الأمر الذي يعكس حقيقة أن الضرائب المفروضة، على كثافتها لا تحصل، وأن هناك تهرباً ضريبياً يمارس على نطاق واسع في الدولة من قبل الممولين وبمساعدة الجهاز الحكومي الذي يفرض ويحصل الضريبة، وأن الجهاز الضريبي لا يتسم بالكفاءة والفعالية المناسبة.

حيث تسببت العيوب والثغرات إلى خلق العديد من المشاكل الضريبية والتي يمكن إيجازها في الآتي

أ- تشخيص مشاكل هيكل النظام الضريبي :

- تتمثل أهم مشاكل هيكل النظام الضريبي المصري في الآتي :
- مشكلة الموازنة بين الأغراض الاجتماعية والأغراض الاقتصادية .

- مشكلة الموازنة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من حيث العبء الضريبي .
- مشكلة الموازنة بين الضرائب المركزية والضرائب المحلية .
- مشكلة الضرائب الأصلية والضرائب الإضافية المختلفة .
- مشكلة تطوير الإطار العام للنظام الضريبي بما يتفق مع الاتجاهات العالمية في هيكل النظم الضريبية الوضعية .
- مشكلة تطوير الإطار العام للنظام الضريبي بما يتفق مع زكاة المال والنظم المالية الإسلامية في ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية .

ب- تشخيص بعض المشاكل المتعلقة بالإدارة الضريبية

- يمكن تبويب المشاكل المتعلقة بالإدارة الضريبية في مصر إلى :
- مشكلة فقد الثقة بين الجهاز الضريبي وبين الممولين ، وتنتج هذه المشكلة من أساليب الإعلان واتباع سياسة الإرهاب الضريبي وبعض التشريعات الضريبية التي تسبب الرعب لدى الممول .
 - مشكلة عدم توافر البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة عن بعض الممولين أو صعوبة الحصول عليها في المعيار المناسب سواء أكان ذلك على مستوى المأمورية أو على مستوى الإدارات العامة أو على مستوى الجهاز الضريبي برمته .
 - مشكلة تأخر وصول القوانين الضريبية الجديدة والتعليمات التفسيرية لها الى المأمور الضريبي في الوقت المناسب مما يترتب عليه مشاكل عند محاسبة الممولين .
 - مشكلة كثرة البيانات والمعلومات المطلوبة سواء أكانت بصفة دورية أم بصفة غير دورية وهذا بدون شك يضيع الكثير من وقت المأمور الذي كان يمكن الاستفادة منه في الأعمال الفنية وإنجاز بعض الأعمال المتأخرة .
 - مشكلة عدم توافر المكان المناسب للمأمور لأداء العمل وهذا بدون شك يقلل من الكفاية الإنتاجية ويؤثر على النواحي النفسية للمأمور .

- مشكلة عدم وجود نظام سليم لحفظ البيانات التي ترد عن الممولين حيث ثبت بالدليل العلمى فشل نظام الملفات بسبب ضياع الاوراق منها سواء بقصد أو بدون قصد ويترتب على هذا كله وجود خلافات بين الممول والمأمور .
- مشكلة عدم توافر الوسائل الألية والإليكترونية التي تساعد المأمور الضريبي في تحليل البيانات وقياس الوعاء الضريبي وحساب مقدار الضريبة المستحقة بسرعة .
- مشكلة عدم وجود نظام سليم لتوصيل الخطابات الصادرة إلى الممولين مما يؤدي إلى ضياعها ويترتب على ذلك العديد من المشاكل التي يقع الممولي فريسة بها .
- مشكلة الضغوط التي أحيانا تفرض على بعض العاملين على شئون الضرائب من قبل الوساطات العالية وأصحاب النفوذ مما يؤدي الى عدم استقلاله الكامل في عمله في ضوء مبادئ العدالة التي يهدف إليها النظام الضريبي وتبرز وهذه الظاهرة بصورة واضحة جليلة في الجمارك والمحاسبة الضريبية للمهن الحرة .
- مشكلة فقد الثقة بين المأمور وبين المستويات الإدارية العليا في مصلحة الضرائب ، كما هي موجودة دائما بين أى رئيس ومروسيه ويترتب على ذلك إشاعة المعلومات التي أحيانا تسيئ إلى خلق العامل الضريبي .
- مشكلة عدم توافر القدوة الحسنة للعاملين في الحقل الضريبي اذ يترتب على الضغوط المفروضة عليهم من قبل مروسيهم لتحقيق أغراض شخصية فقد الثقة بهم. ولقد اقترح فريق من رواد الفكر الضريبي في مصر من ضرورة تطبيق نظام الضريبة الموحدة بدلا من التطبيق الضرائب النوعية لأنه يحقق الكثير من المزايا ويساعد في التغلب على معظم المشاكل السابق سردها والتي من أهمها :
 - توحيد إجراءات ربط وتحصيل الضريبة مما يوفر الكثير من الوقت ويخفض من نفقات الجباية .
 - تبسيط الالتزامات المفروضة على الممولين حيث سيقوم بتقديم إقرار واحد والمحاسبة أمام جهة واحدة.
 - تقليل فرص التهرب الضريبي .

ومن هنا يرى الباحث بأن القصور داخل النظام الضريبي المصري يمثل أحد التحديات الهامة التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر وذلك نظراً لأرتفاع نسبة التهرب الضريبي وهو ما يتنافى مع تطبيق المحاسبة الجيلية .

خامساً: قصور في البنية المؤسسية لإدارة موارد الدولة

من أهم المبادئ التي استقرت في علم المالية العامة هو مبدأ وحدة وعمومية الموازنة. والمقصود بذلك هو أن ترصد جميع الإيرادات والنفقات التي تقوم بها الحكومة ووحداتها المختلفة في وثيقة واحدة هي الموازنة، أما أن يجري توزيعها في وثائق متعددة أو حسابات منفصلة تحت مسميات مختلفة وهذا خروج عن مبدأ وحدة وعمومية الموازنة، ويترتب عليه أن تعرض على مجلس الشعب صورة جزئية عن ما تحصله الحكومة من مختلف الجهات أو ما تقوم بإنفاقه على أوجه الإنفاق المختلفة.

وقد شاع خلال السنوات الأخيرة إنشاء صناديق خاصة تحصل إيرادات من مصادر محلية أو أجنبية وينفق منها مباشرة على أوجه متعددة دون أن يمر ذلك بالموازنة. كذلك فإن مفهوم الموازونات المستقلة والملحقة والذي قام - في الأصل - لإعطاء بعض المؤسسات مزيداً من المرونة في التصرفات المالية تحول في العمل إلى أسلوب لتحصيل موارد - كثيراً من مصادر أجنبية - والقيام بمصروفات بعيداً عن كل رقابة أو إشراف في البرلمان.

ولذلك يرى الباحث أن أحد الشروط الأساسية لحسن الإدارة المالية لموارد الدولة هو العودة إلى الالتزام بمبدأ وحدة وعمومية الموازنة، بحيث تظهر كافة إيرادات الدولة ومصروفاتها في وثيقة واحدة، وهي الموازنة.

سادساً : إختلاف حسابات المحاسبة الجيلية في الدول النامية

١- التركيبة السكانية في الدول النامية مختلفة جداً ، حيث لا يزال العديد من البلدان النامية يتزايد عدد سكانها وبالتالي نسبة الشباب عالية، ومن ناحية أخرى ، فإن معدلات إعالة الشيخوخة منخفضة للغاية. كذلك معدلات الخصوبة أعلى منها في البلدان المتقدمة والعمر المتوقع أقصر.

٢- من المحتمل أن يكون تأثير النسب العالية من الشباب هو زيادة الضرائب التي يدفعها الجيل الحالي وتقليص حسابات الأجيال (وبالتالي الأعباء الصافية) للأجيال المقبلة مع انخفاض القيمة الحالية لصادفي الضرائب مع تقدم العمر (وتصبح سلبية بالنسبة القديم). وبشكل سطحي ، يجعل الهيكل الديموغرافي في البلدان النامية إدخال خطط الدفع الفوري أقل خطورة على المدى القصير وإصلاح المخططات الحالية أقل إلحاحًا.

٣- ارتفاع معدل الاعتماد على الشباب يولد "عبء" الاضطرار إلى تربية الشباب وتعليمهم، ومن المسلم به أن هذا لا ينبغي أن يكون عبئًا صافيًا على مدى عمر جيل العمل ، حيث أن معدل العائد الإيجابي إلى التعليم سيزيد من قوة الدخل للجيل القادم ، وبالتالي يسمح (على الرغم من أنه غير مضمون) بالتحويل إلى القديم في ذلك الوقت، ومع ذلك ، فإنه يمثل عبئًا حقيقيًا على السكان الفقراء وربما السيولة المقيدة.

٤- في معظم البلدان النامية ، لا يزال قطاع الرفاهية الرسمي صغيراً إلى حد ما وستحدث معظم عمليات النقل المالي بين الأجيال داخل الأسرة الممتدة. لذلك من غير المرجح أن يهيمن الرصيد المالي على توزيع الرفاهية عبر الأجيال. التحويلات غير المالية ، التي تتكون من وصايا رسمية وغير رسمية ، على سبيل المثال ، ستكون أكثر أهمية بكثير.

المحور الخامس : النتائج والتوصيات

أ- النتائج :

- ١- المحاسبة الجيلية منهجية حديثة نسبياً تقيس العبء المالي الذي تفرضه السياسات الحكومية على مستقبل الأجيال ومقارنة العبء المالي للأجيال القادمة بالعبء المفروض على المواليد الحاليين الذي ينتج عنه اختلال التوازن
- ٢- تهدف إلى تحديد مجموعة السياسات المستدامة المتاحة للحكومة، حيث يمكن للمحاسبة الجيلية حساب الزيادة السنوية المؤبقة الفورية والدائمة في إيرادات ضريبة الدخل (نسبة إلى المسار الزمني المتوقع لهذه الإيرادات) اللازمة لتحقيق

- رصيد الموازنة المؤقتة، يأخذ هذا الحساب المصروفات المتوقعة للحكومة وإيرادات الضرائب الأخرى على النحو الوارد .
- ٣- يحقق تطبيق المحاسبة الجيلية العديد من المزايا منها العدالة المالية، الاستدامة المالية، والتوزيع على مدى الحياة
- ٤- هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجيلية في مصر تتمثل في قصور في التقارير المالية الحكومية، تطبيق الأساس النقدي في المحاسبة الحكومية، وجود خلل بتوازن الموازنة المالية، قصور في النظام الضريبي، قصور في البنية المؤسسية لإدارة موارد الدولة، وإختلاف حسابات المحاسبة الجيلية في الدول النامية .
- ب- التوصيات :

- ١- ضرورة إصدار تشريع بإلزام الجهات المختصة بوضع السياسات المالية التي تساعد على تطبيق المحاسبة الجيلية في الشركات الصناعية.
- ٢- عمل الدورات والندوات للمساعدة على فهم وتطبيق المحاسبة الجيلية .

المراجع :

- ١- حسام سيد عنتر سيد أبو عرب ، " أطار مقترح للمحاسبة الجيلية وأليات تطبيقها في مصر - دراسة تطبيقية " ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، ٢٠١٨ .
- ٢- العادلي ، عبد الله ، " توصيات مواجهة التخطيط الضريبي " ، المؤتمر العلمي الضريبي ، الرابع والعشرون ، دور الضرائب في تحقيق أستراتيجية ٢٠٣٠ ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب.
- ٣- مرقس ، سعد سمير ، " التخطيط الضريبي : المبادئ والأسس والتطبيقات المحلية والدولية " ، مجلة المال والتجارة ، العدد ٥٨٢ ، ٢٠١٨ .
- ٤- على عباس شنن ، " نموذج مقترح لتطبيق المحاسبة الجيلية والحد من معوقات تطبيقها في بيئة الأعمال المعاصرة - دراسة ميدانية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢١ ، العدد ٢ ، ٢٠١٧ .

٥- محمد راتب عبيدات، " أثر تطبيق أساس الاستحقاق على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ٢، ٢٠١٦.

- 6- Christian H., Stefan M., 2012: A Generational Accounting Analysis of Sweden , Studier L Finans Politik, pp , 5-19.
- 7- Damla Haci ibrahimolgu, 2013: Generational Accounting in Turkey, Middle East Technical University 06800 Ankara, Turkey.pp,1-50.
- 8- David p. and Katerina P., 2010 Generational Accounting in European Health care Systems , Journal of economics and finance , Vol.60 issue 5, pp. 379-381.
- 9- Harry Ter Rele, and Claudio Labanca, 2012: Life time Generational Accounts for the Netherlands , pp 399-426.
- 10- John Wilmoth, and Ronald Lee, 2013: National Transfer Accounts Manual Measuring and Analysing the Generational Economy, United Nations , Newyork , pp2-26.
- 11- M.R. Narayana , impact of population ageing on sustainability of india's current fiscal policies: A Generational Accounting Approach,2013,pp , 71-82.